الأمم المتحدة

A/68/322

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

التضامن بين الأجيال واحتياجات الأجيال المقبلة

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٨٦ من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي دُعي فيها الأمين العام إلى أن يقدم تقريرا عن الحاجة إلى النهوض بالتضامن بين الأجيال تحقيقا للتنمية المستدامة، مع مراعاة احتياجات الأجيال المقبلة.

وتضمن التقرير تقييما للكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة معالجة الحاجة إلى التضامن بين الأجيال، وكذلك تحليلا لكيفية ترسيخ التضامن بين الأجيال داخل مفهوم التنمية المستدامة، وما هو قائم من معاهدات وإعلانات، وقرارات، إلى جانب المقررات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. ويتضمن التقرير أيضا استعراضا للمرتكزات المفاهيمية

* A/68/150.

160913 130913 13-42843 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والأخلاقية التي يرتكز عليها التضامن بين الأجيال، والأجيال المقبلة، والكيفية التي روعيت بها المسألة في رسم السياسات في مجموعة متنوعة من المؤسسات على الصعيد الوطني.

ويوجز التقرير الخيارات المطروحة عن النماذج التي قد يمكن من خلالها الاهتمام بالأجيال المقبلة عن طريق المؤسسات على صعيد الأمم المتحدة، وكذلك طرح خيارات عن كيفية المضي قدما في هذا السبيل.

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بالفقرة ٨٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، التي اتُفق فيها على النظر في النهوض بالتضامن بين الأجيال تحقيقا للتنمية المستدامة، مع مراعاة احتياجات الأجيال المقبلة، وكذلك دعوة الأمين العام إلى تقديم تقرير عن المسألة. وأيدت الجمعية العامة فيما بعد الوثيقة الختامية في قرارها ٦٦/٢٨٨.

٢ – والغرض من هذا التقرير هو النظر في الحاجة إلى التضامن بين الأجيال، مع مراعاة احتياجات الأجيال المقبلة، وكذلك تقييم الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة معالجة تلك الحاجة. ويقدم التقرير تحليلا لكيفية ترسيخ التضامن بين الأجيال داخل مفهوم التنمية المستدامة، وما هو قائم من معاهدات، وإعلانات، وقرارات، إلى جانب المقررات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. ويتضمن أيضا استعراضا للمرتكزات المفاهيمية والأخلاقية التي يرتكز عليها التضامن بين الأجيال، والأجيال المقبلة، والكيفية التي روعيت بها المسألة في رسم السياسات في مجموعة متنوعة من المؤسسات على الصعيد الوطني. وفي الختام، يوجز التقرير الخيارات بصدد النماذج التي يمكن من خلالها الاهتمام بالأجيال المقبلة عن طريق المؤسسات على صعيد الأمم المتحدة، وكذلك طرح خيارات عن كيفية المضي قدما في هذا السبيل.

ثانيا – الإطار المفاهيمي

٣ – إن التفاني تجاه الأجيال المقبلة أمر ظاهر في أرجاء العالم وفي شتى الثقافات. وهو يمثل واحدة من القيم التي تتقاسمها البشرية جمعاء. وتمثل هذه القيمة عنصرا أساسيا من عناصر الدساتير والمعاهدات الدولية؛ وهي القوة المحركة في الاقتصاد؛ وتتبدى داخل الأسر المعيشية في المعتقدات الدينية، والتقاليد، والثقافة. ويستفيد أعضاء المجتمع الأحياء من التضحيات والاستثمارات التي قدمتها الأجيال السابقة. وقليلون أولئك الذين يشككون في المسؤوليات التي يدين بها العالم تجاه الأبناء والأحفاد، على الأقل من الوجهة الأخلاقية، إن لم يكن من الوجهة القانونية البحتة. ويعكس تفكيرنا السياسي هذه الشواغل، ومن ثم فهو يعبر عن تلك الالتزامات.

٤ – ورغم ما تقدم، فإن المسؤولية تجاه الأجيال المقبلة هي مفهوم جديد نسبيا نظريا، بل وبقدر أكبر من الوجهة العملية، على الساحتين القانونية والسياسية. وقد قيل إن جوانب التقدم في العلم والتكنولوجيا قد حققت الإدراك بأن الأجيال المقبلة في موقف ضعف إزاء

الأفعال والسياسات الراهنة[1]. وتتيح الاستكشافات العلمية التي يتوصل إليها المجتمع فهم الآثار البعيدة المدى الناشئة عن ما يقوم به من أفعال، في حين أن التقدم التكنولوجي يعني أن المجتمع في وضع يمكنه من تخفيف حدة الآثار الضارة، إن هو أراد ذلك.

٥ - إن الأجيال المقبلة لا تمتلك سلطة سياسية، حيث إن التعبير عن مصالحها محصور في الاهتمام بالأجيال الحالية نيابة عنها. وحسب ما جاء في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون ''مستقبلنا المشترك'' فإننا ''نتصرف على هذا النحو لأننا نعلم أننا لن نتحمل عواقب ذلك: إذ إن الأجيال المقبلة لا تستطيع التصويت، وليس لديها سلطة سياسية أو مالية؛ وليس بوسعها الطعن في قراراتنا'' (A/42/427، المرفق، الفقرة ٢٥).

٦ - وكثيرا ما يُنظر إلى التضامن بين الأجيال على أنه تلاحم اجتماعي بين الأجيال. بيد أنه يشير في كثير من الأحيان إلى العلاقات بين الأجيال الأصغر والأكبر سنا من الأحياء[2]، بما يشمل العلاقة بين الآباء والأبناء، والمشاركة الاجتماعية من كبار السن والأبناء في المجتمعات المحلية، والقدرة على سداد المعاشات ورعاية كبار السن. وقد بدأ نطاق السياسات الأسرية المتصلة بالتضامن بين الأجيال يتسع بشكل متزايد وتدريجي، بالتحول من التركيز على الأسر التي لديها أطفال صغار إلى شمول جميع الأجيال، وهذا التوسع يبرره تسارع شيخوخة المجتمعات، حيث ثمة حاجة إلى أن تراعي السياسات الموجهة نحو الأسرة التغير الحادث في أدوار ومطالب جميع الأجيال (انظر A/68/61-E/2013/3، الفقرة ٤٦).

٧ - وجاء في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، ٢٠٠٢، أن التضامن بين الأجيال على كل المستويات - في الأسر والمجتمعات المحلية والدول - هو عامل أساسي من عوامل كفالة وجود مجتمع يراعي جميع الأعمار، وهو شرط ضروري من شروط التلاحم الاجتماعي وأساس نظم الرعاية العامة الرسمية والرعاية غير الرسمية[3]. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٢/١٠، إلى لجنة التنمية الاجتماعية اعتماد موضوع النهوض بالتكامل الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، كواحد من المواضيع الثلاثة التي توجه عمليات التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

---

(١) Ernest Partridge, “Future generations”, in *A Companion to Environmental Ethics*, Dale Jamieson, ed (Malden, Massachusetts, Blackwell Publishers, 2001).

(٢) انظر: http://ec.europa.eu/public_opinion/flash/fl_269_en.pdf.

(٣) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٤٢.

٨ - وفي سياق التنمية المستدامة، يتجاوز التضامن بين الأجيال مجرد العلاقات فيما بين الأحياء الذين يمثلون حاليا شتى الأجيال إلى مرحلة احتضان الأجيال المقبلة، التي لم ينشأ لها وجود بعد. وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد عام ١٩٩٥، التزمت البلدان بإنشاء إطار عمل يستهدف تحقيق عدة أمور منها الوفاء بمسؤولياتها تجاه الأجيال الحاضرة والقادمة بكفالة المساواة بين الأجيال وحماية البيئة باستعمالها بصورة متكاملة ومستدامة[٤]. وفي إطار هذا الرأي، تشكل البشرية بأسرها مجتمعا تتلاحق فيه الأجيال، يحترم فيه أعضاؤه بعضهم بعضا ويراعون بعضهم بعضا تحقيقا للهدف المشترك وهو بقاء البشرية.

٩ - ويشير الفرع الثالث من هذا التقرير إلى المعاهدات والإعلانات القائمة ويدرس صلتها وأهميتها فيما يتعلق بتحديد الوسيلة الكفيلة بالمضي قدما نحو النهوض بالتضامن بين الأجيال والوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة على الصعيد الدولي. كما يحلل بعض الأبعاد المفاهيمية والأخلاقية في الحوار حول الأجيال المقبلة.

ألف - الأبعاد المفاهيمية والأخلاقية

١٠ - يترسخ الإنصاف بين الأجيال في مفهوم التنمية المستدامة؛ إذ إن الوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة لا ينبغي أن يتم على حساب الأجيال المقبلة. وبعبارة أوضح، لا ينبغي أن يفضي السعي نحو توفير الرعاية للأجيال الحاضرة إلى تقليل الفرص أمام الأجيال اللاحقة بما لا يمكنها من أن تعيش عيشة لائقة وكريمة. ولذلك، فإن الاهتمام باحتياجات الأجيال المقبلة يندرج في فئة تحقيق المساواة بين الأجيال أو العدالة بين الأجيال، وهو ما يتمثل بالضرورة في توزيع الأعباء والمنافع فيما بين الأجيال. وقد عُرِّفت المساواة بين الأجيال، على غرار مسألة التنمية المستدامة، بأنها تشير، في سياق البيئة، إلى الإنصاف عبر شتى الأزمنة في توزيع هبات الأصول الطبيعية والحق في استغلالها[٥]. وتتصل العدالة بين الأجيال اتصالا وثيقا بذلك، بيد أنه يمكن فهمها على أنها مفهوم أوسع يشمل، إلى جانب الأبعاد المتصلة بالتوزيع، أبعادا إجرائية وإصلاحية وجزائية.

١١ - إن الأجيال الحالية في حاجة إلى أن تقرر الأرضية الأخلاقية التي يمكن على أساسها التصرف تجاه الأجيال المقبلة، خاصة إذا كان ذلك ينطوي على تضحيات جمة. وهي بحاجة

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار، المرفق الأول، الفقرة ٢٦ (ب).

(٥) *Glossary of Environment Statistics*, Studies in Methods, Series F, No. 67 (United Nations publication, Sales No. E.96.XVII.12).

أيضا إلى أن تفهم السبب في أن ترك الكوكب لأحفادهم، على الأقل، على نفس الحالة الجيدة التي وجدوه عليها هو التصرف الصحيح والمناسب.

ماهو المقصود بالأجيال المقبلة؟

١٢ - رغم الاهتمام عموما بالمستقبل والتلميح إلى الأجيال المقبلة على مدى تاريخ طويل، لم يهتم الفلاسفة جديا بمسألة المسؤولية الأخلاقية إزاء الأجيال المقبلة إلا منذ عهد قريب جدا. ويثير تحديد الموقف الأخلاقي تجاه سكان العالم في المستقبل مشاكل أخلاقية ومشاكل في توصيف الأخلاق ليس بوسع النظريات الأخلاقية التقليدية والسياسة تقديم الحل المناسب لها[٦]. إن الدعوات إلى التصرف بشكل يحافظ على استدامة الكوكب وسلامته لمصلحة الأجيال المقبلة أو لمصلحة أبنائنا وأحفادنا تسري على المصلحتين بشكل أو بآخر. بيد أنه من المنظور الأخلاقي هناك تباينات مهمة بين أبنائنا وأحفادنا والأجيال التي ما زالت في علم الغيب، و لم تولد بعد. فمن أحد الوجوه، تمتلك الأجيال الحالية حقوقا بصورة لا لبس فيها. وقبل تطبيق مفهوم العدالة بين الأجيال، ثمة حاجة إلى إيضاح من هو الذي يندرج على وجه الدقة داخل نطاق المناقشة. ومن المستساغ، وهو ما يتطابق مع حدسنا، أن ما يبديه الناس من اهتمام إزاء ما سيحدث مستقبلا وإزاء من سيعيشون في المستقبل، يخف شيئا فشيئا كلما أوغلنا نحو المستقبل. وفي الوقت ذاته، هناك من يحتج بأن فكرة امتلاك كل جيل للأرض كأوصياء على من سيأتي من بعدهم وموكل إليهم تدبير شؤونهم تتواءم مع جميع الثقافات والديانات والجنسيات. فعلى سبيل المثال، أقر اتحاد أمم إروكويس المبدأ القائل بأنه ينبغي أن يُراعى في القرارات المتخذة تمتع الجيل السابع بالرعاية والمعيشة الطيبة[٧]. وتقر جميع التقاليد البشرية بأن الأحياء يقيمون على الأرض ويدبرون مواردها بصفة مؤقتة[٨].

١٣ - إن مواطن الحدس الأخلاقي داخلنا وملاحظاتنا بصدد السلوك البشري تقود إلى نتيجة مفادها أن الكثيرين منا يميلون إلى إبداء الرعاية البالغة بأقرب الناس منا من حيث الزمان والمكان، أي أسرتنا وأصدقاءنا وأولئك الذين نشعر بالانتماء إليهم. ونحن نراعي المسافات الجغرافية، ناهيك عن الزمنية، رغبة في التمييز بين مشاعر الاهتمام الخاصة التي نبديها إزاء بني البشر. ومع ذلك، أخذت العولمة والثورة في المعلومات والاتصالات تقلص

(٦) Stephen M. Gardiner, *A Perfect Moral Storm: The Ethical Tragedy of Climate Change* (Oxford, Oxford University Press, 2011).

(٧) انظر: www.sehn.org/bemidjistatement.html.

(٨) Edith Brown Weiss, *In Fairness to Future Generations: International Law, Common Patrimony and Intergenerational Equity* (Ardsley, New York, Transnational Publishers, 1989).

المسافات في العقود الأخيرة، ومن ثم تمدد افتراضا نطاق مجال تعاطفنا الشديد تجاه الآخرين. وحتى الآن تقوم التكنولوجيات بدور ضئيل في تقليص المسافة الزمنية بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. ومن المنظور الأخلاقي، تمثل الجهود والتضحيات الرامية إلى حماية العالم وتحسينه لصالح أبنائنا وأحفادنا أكثر التصرفات وضوحا وصراحة، ومع ذلك من غير الواضح مباشرة نوعية الأسس الأخلاقية التي ينبني عليها التمييز في المعاملة بين البشر على أساس تاريخ ميلادهم، وعليه فلا يؤثر ذلك التمييز في صفتهم البشرية. وتنص المادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع الناس ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، ووُهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء. ومن ثم من المفترض أن يكون الأساس الذي تنبني عليه التزاماتنا الأخلاقية تجاه الأجيال المقبلة هو المساواة في الاهتمام والاحترام التي ندين بها تجاه جميع البشر، بصرف النظر عن مكان أو زمان ولادتهم.

١٤ - وفي حالة حدوث بعض المشاكل البيئية، فإن عواقب تصرفاتنا الحالية لن تظهر إلا بعد مرور عقود، أو حتى مئات السنين. فعلى سبيل المثال، من المحتمل ألا يشعر أبناؤنا أو أحفادنا بالعواقب الخطيرة للغاية الناشئة عن تغير المناخ، وإنما قد تؤثر تلك العواقب فيمن يولدون في الجيل الخامس أو العاشر أو العشرين.

هل يُضحى بمصالح الأجيال الحالية؟

١٥ - يتداخل جدول أعمال التنمية المستدامة تداخلا شديدا مع مسائل تحقيق الإنصاف والعدالة بين أبناء الجيل الواحد وثمة سبب وجيه وراء تأكيد الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أن القضاء على الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، وهو ضرورة لا غنى عنها من ضرورات التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٢). ويمثل توزيع المنافع والفرص بعدل وإنصاف بين الذين يعيشون في الوقت الراهن واحدا من أصعب التحديات في العالم. ولكن تلبية احتياجات الأجيال المقبلة تضحي غير ذات معنى إذا لم تكن مرتبطة بتلبية احتياجات الأجيال الحالية. ويتعلق القضاء على الفقر ليس فقط بالإنصاف بين أبناء الجيل الواحد ولكن أيضا بالإنصاف بين الأجيال، نظرا إلى الاتجاه القوي بأن ينتقل الفقر من الوالدين إلى أطفالهما. ويختلف ذلك من مجتمع إلى آخر تبعا للحراك الاجتماعي، ومع ذلك، يبدو أن الحراك قد تراجع في كثير من البلدان المتقدمة، في العقود الأخيرة على الأقل. ومن المرجح للفقراء أن يظلوا فقراء إلى الجيل القادم.

١٦ - ولا تقر الرؤية المحددة للتنمية المستدامة التضحية بالتطلعات المشروعة لدى أشد الناس فقرا، في سبيل الأجيال المقبلة. وفي نفس الوقت، لا يعني هذا بأي حال أن احتياجات

الأجيال الحالية تتمتع دائما بالأولوية على حساب احتياجات الأجيال المقبلة؛ فعلى أقل تقدير، لا ينبغي أن يُدعى الأكثر فقرا وضعفا إلى تقديم تضحيات لصالح البشرية على المدى الطويل.

١٧ - ففي عالم محدود الموارد، لا يمكن ببساطة تجاهل الحاجة إلى تخصيص الموارد بين المصالح المتنافسة، ولكن لا بد من مواجهتها بصورة علنية. فأولا، هذا يعني أن احتياجات الأجيال القادمة ينبغي تحديدها وصياغتها على أدق وجه ممكن؛ ويجب ألا تتخلى الأجيال الحالية عن مستحقاتها، إلا اذا أمكن التنبؤ بشكل معقول أن ذلك سيحدث تأثيرا ملحوظا. وفي الوقت نفسه، لا يجوز السعي إلى تحقيق مكاسب صغيرة للأجيال الحالية، عندما يكون من المرجح بقوة أن تفضي تلك الإجراءات إلى تكبد الأجيال المقبلة خسائر كبيرة. وثانيا، القرارات التي تتخذها الأجيال الحالية والتي تؤثر تأثيرا جوهريا في تخصيص الأعباء والمنافع بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة ينبغي التوصل إليها في إطار عمليات مفتوحة وواضحة الأسباب، وليس عن طريق نظم اتخاذ القرارات المغلقة أو غير المباشرة.

١٨ - وقد جرى إيضاح نقطة مفادها أن العلاقة بين الأجيال يمكن التعبير عنها بعبارات إيجابية، بتقليل التركيز على المقايضة السلبية وزيادة التركيز على أوجه التآزر أو حالات فوز الطرفين[٩]. ومن هذا المنطلق، فإن العدالة تتمثل أيضا في المساواة في الحصول على الموارد المشتركة التي تتقاسمها البشرية على مر الزمن، بدلا من مجرد توزيع للملكية الخاصة. ويترجم هذا إلى الحق في التراث المشترك، أو الإرث، الذي يتمتع به أولئك الذين يحيون اليوم بفضل الأجيال السابقة، والذي ينبغي أن يكون محميا ومصونا للأجيال المقبلة. ويشمل هذا التراث الثروة الطبيعة كما يشمل أيضا الكنوز الثقافية.

هل أعضاء الأجيال المقبلة أصحاب حقوق؟

١٩ - رغم أن العديد من الناس قد يتفقون بشكل حدسي على أن الأجيال الحالية عليها التزامات وواجبات تجاه الأجيال المقبلة، فمن النواحي الأخلاقية والقانونية، من الصعب منح مغزى أخلاقي لكائنات لم تظهر إلى حيز الوجود حتى الآن. وببساطة، ثمة من يقول إنه، حيث إن أعضاء الأجيال المقبلة لا وجود لهم حتى الآن، فلا يمكن أن تكون لهم حقوق: إنهم لا يستطيعون تملك أي شيء، بما في ذلك الحقوق. ومن الناحية القانونية، ثمة من يقول إن الحقوق تتلازم مع الواجبات؛ ولا يمكن أن توجد الواجبات القانونية في غياب الحقوق القانونية، وبالتالي فلا يمكن أن تكون على الأجيال الحالية التزامات قانونية إزاء الأجيال التي

(٩) انظر: www.futurejustice.org/wp-content/uploads/2013/07/Global-Conference-Synopsis.pdf.

ستنشأ في المستقبل. فإذا لم يكن صاحب الحقوق موجودا، فمن الصعب أن نتصور أن أي شخص عليه واجب مناظر.

٢٠ - والحجة في ذلك هي أنه لا يمكن تحسين حياة معينة في المستقبل من خلال السياسات الحالية، إذ إنه أيا ما كانت السياسة المعتمدة، فإنها ستنشئ مجموعة مختلفة من أعضاء الأجيال المقبلة[١٠].

٢١ - ويتمثل أحد الردود على هذا الرأي في أن الارتباط بين الحقوق والواجبات ليس حتميا، بحيث أنه من المتصور أن الأشخاص يمكن أن تكون عليهم واجبات بدون الشرط الصارم بأن تكون لهم حقوق مناظرة. وبالتالي، يمكن اعتبار الأجيال المقبلة حملة حقوق: على سبيل المثال، الحق في عدم الحرمان من الفرص بسبب استنفاد الموارد الطبيعية، أو الحق في عدم التعرض للأذى بسبب تدهور البيئة[١]. وفي هذه الحالة، سوف يُعتبر أن الأجيال الحالية عليها واجب احترام هذه الحقوق.

٢٢ - واحتُج أيضا بأن الحقوق البيئية المخولة للأجيال المقبلة قد تُفهم على نحو أفضل بوصفها حقوق جماعات، أي حقوقا عالمية بين الأجيال[٨] أو حقوقا مجتمعية[١١]، تمييزا لها عن الحقوق الفردية. ولا يوجد إجماع حول الحقوق التي يجب أن تكون للناس في المستقبل؛ فمع التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والتغيرات في الجوانب الأخرى من حياة الإنسان، فإن من الصعب للغاية أن ندعي أننا يمكن أن نعرف ما يريده الناس في المستقبل. ومع ذلك، يوجد اتفاق أوسع نطاقا على أن هناك بعض الحقوق الأساسية (في الحياة والصحة ومستلزمات المعيشة والسلام، وما إلى ذلك) التي تكون مرتبطة بالناس ومهمة لهم بوصفهم كائنات بيولوجية، في أي وقت في المستقبل، وعلى أن الأجيال الحالية يجب عليها حماية هذه الحقوق بقدر ما تتاح لها القدرة على ذلك.

٢٣ - وهناك رأي مؤثر، هو النهج المجتمعي التعاوني، يجادل بأننا ملزمون أخلاقيا تجاه الأجيال المقبلة من خلال العضوية المشتركة في مجتمع مشترك بين الأجيال[١٢]. ووفقا لوجهة النظر هذه، فإن على الأجيال الحالية التزاما تجاه الأجيال المقبلة من خلال التفاعل الثقافي والتشابه الأخلاقي، وبالتالي، فلدينا التزامات قوية تجاه الأجيال المقبلة بوصفهم أعضاء في المجتمع نفسه. وبالنسبة للبعض، قد يطرأ تساؤل عن إمكانية تطبيق النهج المجتمعي التعاوني

(١٠) Derek Parfit, *Reasons and Persons* (Oxford, Oxford University Press, 1984).

(١١) Alan Gewirth, *The Community of Rights* (Chicago, University of Chicago Press, 1996).

(١٢) Avner de-Shalit, *Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations* (London, Routledge, 1995).

فيما يتعلق بالقضايا البيئية العالمية في طبيعتها. إلا أن دعاة النهج المجتمعي التعاوني يدعون إلى أن يكون تفكيرنا عالميا وأن يكون تصرفنا مع ذلك محليا، مؤكدين أن العديد من المشاكل البيئية العالمية لها أسباب محلية وعالمية على حد سواء، وأن الجهود الدولية لحل هذه القضايا لا تقلل من أهمية الجهود المحلية أو تعفي المجتمعات المحلية من التزامها المعنوي بالعمل على معالجة تلك المشاكل.

٢٤ - ويقول رأي آخر إن الواجب الرئيسي علينا تجاه خلفائنا هو الحفاظ على رأس مال مادي يكفي لإقامة مؤسسات عادلة، أي نظم عادلة للحكم، على مر الزمن: وهو ما يسمى بمبدأ المدخرات العادلة[١٣]. ويمكن لهذه المدخرات أن تتخذ أشكالا مختلفة، من الاستثمار في الآلات وغيرها من وسائل الإنتاج إلى الاستثمار في التعلم والتعليم. وفي حين جرى التأكيد على رأس المال المادي، فإن ذلك يتحقق بأن يحافظ كل جيل على المكتسبات الثقافية والمجتمع، ويحافظ على سلامة نظم الحكم العادلة التي أقيمت، ويدخر في كل فترة من الزمن مقدارا مناسبا من رأس المال الحقيقي التراكمي. وهذا الرأي، الذي وضع أصلا لكيان وطني، تم تمديده بعد ذلك إلى المستوى العالمي وتطبيقه على السياق البيئي. وأسفر هذا الشرط عن المبدأ الأساسي المتمثل في العدالة بين الأجيال، الذي ينبغي بموجبه على كل جيل أن يورث خلفه كوكبا في حالة جيدة على الأقل بنفس الحالة التي تلقاه ذلك الجيل بها[٨]. وقد تم بلورة هذا المبدأ العام في ثلاثة أجزاء، كما يلي:

(أ) حفظ الخيارات - ينبغي أن يطلب من كل جيل الحفاظ على تنوع قاعدة الموارد الطبيعية والثقافية بحيث لا يقيد على نحو غير ملائم الخيارات المتاحة للأجيال المقبلة من أجل حل مشاكلها والوفاء بقيمها الخاصة؛ وينبغي أيضا أن يكون للأجيال المقبلة حق في التنوع يماثل ما تمتعت به الأجيال السابقة؛

(ب) حفظ الجودة - ينبغي أن يطلب من كل جيل الحفاظ على جودة هذا الكوكب بحيث يتم تسليمه وهو في حالة ليست أسوأ من تلك التي تسلمه بها، وينبغي أن يكون له الحق في جودة عالمية مماثلة لتلك التي تمتعت بها الأجيال السابقة؛

(ج) حفظ إمكانية الوصول إلى الإرث - ينبغي لكل جيل تزويد أعضائه بحقوق عادلة في إمكانية الوصول إلى إرث الأجيال السابقة، وينبغي أن يحافظ على هذه الإمكانية لصالح الأجيال المقبلة.

(١٣) John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1971).

٢٥ - ومن المفيد النظر في الاستنتاجات الإضافية التي يمكن استخلاصها من هذا النظر الوجيز في وجهات النظر الأخلاقية بشأن احتياجات الأجيال المقبلة. أولا، لأننا لا يمكن التيقن تماما من احتياجات وأفضليات الأجيال المقبلة على نحو دقيق، فيمكننا أن نبدأ على أقل تقدير في وضع السياسات بمراعاة اعتبارين، هما: تقليل الضرر إلى أدنى حد والقيام بما تستفيد منه الأجيال الحاضرة والمقبلة على حد سواء. وهذا يعني أنه، بدلا من السعي إلى تحديد وتعزيز نوعية الحياة الجيدة للأجيال المقبلة، ينبغي أن تكون نقطة تركيز السياسات، من منظور الأجيال المقبلة، هي تجنب الضرر وتقليله إلى أدنى حد. وفي الممارسة العملية، فإن هذا يعني تجنب الآثار التي لا يمكن إصلاحها التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية التي توفر الأساس لحياة الإنسان، سواء الآن أو في المستقبل.

٢٦ - وثانيا، فإن النظر في احتياجات الأجيال القادمة من شأنه أن يحبذ السياسات التي تعمل لصالح الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء، والتي، عند تساوي العوامل الأخرى تقريبا، تكون أقل إرهاقا للجيل الحالي. وثالثا، حيثما تكون المخاطر التي تتعرض لها مصالح الأجيال المقبلة واضحة ومؤثرة إلى حد معقول، يجب على الأجيال الحاضرة التحمل، وأن تتخلى عن بعض الفوائد. ويتجلى ذلك في المبدأ التحوطي، المقبول على نطاق واسع ولكنه ليس مقبولا لدى الجميع. ويمكن اعتبار أن الأنشطة التي تؤدي إلى تعرض النظم الإيكولوجية الكبيرة والهامة إلى ضرر لا يمكن إصلاحه، أو التي تلحق ضررا كبيرا برأس المال الطبيعي الذي لا يوجد بديل جاهز له، تندرج ضمن هذه الفئة. وقد تؤدي الاعتبارات المذكورة أعلاه أيضا إلى اعتماد الخيارات التي تنطوي على أقل قدر من المخاطر لتحقيق غاية معينة.

٢٧ - رابعا، للتعليم أيضا دور رئيسي يؤديه. يشكل التعليم في حد ذاته عنصرا بالغ الأهمية من عناصر التضامن بين الأجيال بوصفه وسيلة لنقل المعرفة المتراكمة، أو على الأقل المعرفة الحديثة والعلمية وغيرها إلى الأجيال المقبلة. ويرتكز الاهتمام بالأجيال المقبلة على العمل بشكل واضح وحاسم على تناول الخيارات المعنوية والأخلاقية، التي تقوم بها الجهات المعنية المستنيرة على جميع المستويات. وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها تعزيز التربية الوطنية، والتثقيف في مجال التنمية المستدامة، والتدريب على القيادة بهدف تشجيع التغييرات في المواقف التي تعزز التضامن والعدالة بين الأجيال. وفي هذا السياق، من المهم النهوض بالتثقيف في مجال التنمية المستدامة، والمواطنة العالمية للأطفال والشباب والكبار من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا يشمل زيادة الحرية والتسامح، وكذلك أهمية حماية التراث الثقافي الملموس (الذي يشمل التراث الطبيعي والثقافي على حد سواء)، وغير الملموس والنهوض بهما والحفاظ عليهما لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٢٨ - خامسا، يشكل كل من البحوث والتطوير العلمي على المدى الطويل جزءا من استراتيجية مشتركة بين الأجيال. وتعد تلك البحوث ضرورة من ضرورات تطوير بدائل الموارد الناضبة، واستخراج واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، وفهم وضبط التهديدات طويلة الأجل التي تتعرض لها الجودة البيئية[٨]. وفي حين أن الكثير من الأبحاث قد تجري في القطاع الخاص، هناك حاجة إلى الحصول على دعم الجمهور بهدف تحفيز إجراء تحولات مؤثرة في المجالات الرئيسية، خصوصا عندما تحدث إخفاقات في السوق.

باء - الاقتصاد

٢٩ - وفرت النماذج الاقتصادية المعلومات والتوجيه اللازمين للسياسات البيئية، بما في ذلك السياسات المتصلة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، على الأقل منذ أوائل سنوات التسعينات. وقد تنشأ مشاكل في تطبيق هذا الإطار التحليلي فيما يتعلق بالآثار التي لا يمكن إصلاحها (على سبيل المثال ما وقع من خسائر في النظم الإيكولوجية مثل الشعاب المرجانية والنظم التي لا يمكن تقدير قيمتها النقدية بشكل ملائم). وعلاوة على ذلك، يمكن القول بأن القرارات المتعلقة، على سبيل المثال، بمكافحة تغير المناخ أو فقدان التنوع البيولوجي، لا يمكن أن تحددها تكاليف العمل وحده، لأن فهم التكاليف يستند إلى افتراضات حول أشياء يمكن تقدير قيمتها.

٣٠ - وينظر عموما إلى تحليل التكاليف والمنافع كنهج موضوعي إزاء رسم السياسات. ومع ذلك، فقد تم التأكيد على أن الافتراضات الأولية التي تستند إليها التوقعات تمثل تقديرات للقيمة[١٤]. وتشمل هذه التحليلات المقارنة بين تكلفة سياسة معينة، والمنفعة المستمدة منها: على سبيل المثال، الضرر الذي جرى تجنبه. وبالنظر إلى أن الضرر قد يكون بعيدا من حيث زمنه، فمن الضروري تحديد قيمة تجنبه في الوقت الحاضر. ويتم ذلك عن طريق تطبيق سعر خصم، يعكس حقيقة أنه كلما كانت الفائدة المكتسبة أو الضرر المتجنب أكثر بعدا من ناحية الزمن، كلما قلت جدواه لنا في الحاضر نظرا إلى الفرص الاستثمارية المتنافسة. ويعني ارتفاع سعر الخصم اتخاذ إجراء متواضع نسبيا لمعالجة مشكلة، في حين أن انخفاض سعر الخصم يعني اتخاذ إجراءات فورية وكبيرة. على سبيل المثال، فإن خسارة متكبدة بعد ١٠٠ سنة من الآن تصبح أقل بخمس وخمسين مرة عند استخدام معدل خصم قدره ٥,٥ في المائة مقارنة مع ما ينتج باستخدام معدل خصم قدره ١,٤ في المائة. وهكذا

(١٤) Nicholas Stern, “Ethics, equity and the economics of climate change”, Centre for Climate Change Economics and Policy Working Paper No 97 (2012). Available from www.cccep.ac.uk/Publications/Working-papers/Papers/90-99/WP97-ethics-equity-economics-of-climate-change.pdf.

يقال إنه عندما يتم اعتماد معدل خصم مرتفع في تحليل التخفيف من آثار تغير المناخ، فإنه يتم التعامل مع الناس في الجيل الحالي باعتبارهم أكثر قيمة من الناس في الأجيال المقبلة.

٣١ - وعلى نطاق أوسع، قيل إنه عندما تثير في الغالب سياسة تساؤلات معيارية وسياسية ومؤسسية بدلا من مسائل تقنية، فإن تحليل التكاليف والمنافع لن يكون فعالا[١٥]. وعلاوة على ذلك، فإن الأساس المنطقي للتكاليف والفوائد التقليدية غير مناسب لتقييم نواحي عدم إمكان إعادة الأمور إلى حالتها الأصلية[١٦]. وعموما، فإن الأساس المنطقي لاختيار معدلات الخصم، سواء على أساس أسعار السوق السائدة أو غير ذلك، ما زال غير مستقر في الأدبيات المتصلة بذلك. ولكن، في سياق احتياجات الأجيال المقبلة، هناك حجة قوية تؤيد أسعار الخصم المنخفضة، نظرا إلى الشواغل الأخلاقية المتمثلة في أن رعاية الأجيال الحالية لا ينبغي أن تولى إليها قيمة أكبر من رعاية الأجيال المقبلة.

ثالثا - الترتيبات القائمة والدروس المستفادة

٣٢ - وردت إشارات إلى الأجيال المقبلة في مجموعة من الصكوك القانونية تشمل عدداً متزايداً من الدساتير الوطنية. كما أُنشئت مؤسسات وطنية في ولايات قضائية مختلفة وخُولت إليها ولايات تتعلق بحماية مصالح الأجيال المقبلة.

ألف - احتياجات الأجيال المقبلة في الصكوك القانونية الدولية

٣٣ - تشير مجموعة من المعاهدات والإعلانات على الصعيدين الإقليمي والدولي بالفعل إلى الأجيال المقبلة[١٧]. وجاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة أن أحد المقاصد التي قامت عليها المنظمة هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويشير إعلان ستوكهولم المتعلق بالبيئة البشرية (١٩٧٢) إلى الأجيال المقبلة في سياق البيئة؛ ويعبّر المبدأ ١ فيه عن قناعة مشتركة بأن البشرية تتحمل مسؤولية جليلة عن حماية البيئة وتحسينها من أجل الأجيال الحالية

(١٥) Jonathan S. Masur and Eric Posner, “Climate regulation and the limits of cost-benefit analysis”, *California Law Review*, vol. 99, No 6 (2011), pp. 1557-1599.

(١٦) German Advisory Council on Global Change, *World in Transition: Environment and Ethics*, Special Report, 1999.

(١٧) استفاد هذا الاستعراض كثيرا من البحوث التي أجراها كل من هالينا وارد وبيتر رودريك فيما يتعلق بورقة المناقشة المعنونة ”Committing to the future we want: a high commissioner for future generations at Rio+20“ ”الالتزام بالمستقبل الذي نصبو إليه: مفوض سام عن الأجيال المقبلة في ريو+٢٠“. متاحة على الموقع: www.fdsd.org/2012/03/committing-to-the-future-we-want.

والمقبلة. وينص المبدأ ٣ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢) على إعمال الحق في التنمية، وذلك لتلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة على نحو منصف.

٣٤ - إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٢) واتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٤) والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (١٩٩٧) هي من الاتفاقيات البارزة التي تسلط الضوء على احتياجات الأجيال المقبلة. ويتناول هذه المسألة مباشرة الإعلان المتعلق بمسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عام ١٩٩٧. وتتناول أيضا إعلانات أخرى، إضافة إلى الميثاق العالمي للطبيعة (١٩٨٢) الحاجة إلى حماية الأجيال المقبلة.

٣٥ - ومن الاتفاقات والإعلانات الدولية الأخرى التي تشير إلى الأجيال المقبلة والتراث المشترك، الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان (١٩٤٦)؛ واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (١٩٧٣)؛ والاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (١٩٦٨)؛ واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى (١٩٧٧)؛ واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (١٩٧٩)؛ واتفاقية حفظ الأحياء البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية؛ (١٩٧٩)؛ واتفاقية حماية التراث الأوروبي المعماري (١٩٨٥)؛ واتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (١٩٨٥)؛ واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (١٩٩٢)؛ والاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة للحدود الناشئة عن الحوادث الصناعية (١٩٩٢)؛ واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (١٩٩٢)؛ واتفاق أمريكا الشمالية المتعلق بالتعاون البيئي (١٩٩٣)؛ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (١٩٩٨)؛ وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (٢٠٠٠)؛ واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة (٢٠٠١)؛ واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (٢٠٠٣)؛ وإعلان وبرنامج عمل فيينا (١٩٩٣)؛ والإعلان العالمي بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان (٢٠٠٥)؛ ومعاهدة القطب الجنوبي؛ (١٩٥٩)؛ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى (١٩٧٩)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢)؛ والإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان (١٩٩٧).

٣٦ - إن اتساع نطاق الصكوك وعددها يبين أن الاهتمام بالأجيال المقبلة قد وضع كمبدأ من المبادئ التوجيهية للمعايير الدولية. ويظهر وجود هذه الوثائق أيضا، على الأقل إلى

حد ما، أن الدول على استعداد ليس فحسب لتقديم تعهدات دولية للأجيال المقبلة، بل أنها تقدمها بالفعل. إلا أن هذه الإشارات إلى الأجيال المقبلة، تظهر في معظم الأحيان في ديباجة هذه الصكوك وليس في نص المنطوق. وعلى الصعيد الدولي، لا يوجد أي صك ملزم قانونا يُلزم الدول على وجه التحديد بحماية الأجيال المقبلة.

باء – الأحكام القانونية على الصعيد الوطني

٣٧ – هناك عدد من البلدان التي أدرجت إشارات في دساتيرها إلى الأجيال المقبلة. فعلى سبيل المثال، كرس كل من بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) إكوادور وألمانيا وكينيا والنرويج وجنوب أفريقيا حقوق الأجيال المقبلة في دساتيرها. ووفقا للمادة ٩ من دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فإن التحلي بروح المسؤولية في استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع التصنيع والمحافظة على البيئة من أجل رعاية الجيل الحالي والأجيال المقبلة هي من بين مقاصد ومهام الدولة. وتنص المادة ٣١٧ من دستور إكوادور على أن الدولة تمنح الأولوية، في إدارة الموارد غير المتجددة، إلى التحلي بروح المسؤولية في معاملة الأجيال، والحفاظ على الطبيعة، وفرض رسوم أو مساهمات غير ضريبية أخرى، وأسهم الشركات. وتنص المادة ٤٠٠ من الدستور على أنه يجب أن تمارس الدولة سيادتها على التنوع البيولوجي، والقيام بمهام الإدارة والتنظيم على أساس التحلي بروح المسؤولية في معاملة الأجيال. وتنص المادة ١١٠ (ب) من دستور النرويج على أن لكل شخص الحق في التمتع ببيئة تفضي إلى الصحة وأن تدار الموارد الطبيعية على أساس اعتبارات شاملة طويلة الأجل، وحماية هذا الحق من أجل الأجيال المقبلة كذلك. وتنص المادة ٢٠ (أ) من القانون الأساسي الألماني على أنه ينبغي للدولة الاضطلاع بالمسؤولية عن حماية مقومات الحياة الطبيعية والحيوانات لمصلحة الأجيال المقبلة، على أن تفهم عبارة ”مقومات الحياة“ بأنها تشمل جميع مكونات البيئة اللازمة للحفاظ على الحياة لفترات طويلة؛ ولذلك فإن هذه المادة تضع مسؤولية حماية البيئة الطبيعية على عاتق الدولة. وينص دستور جنوب أفريقيا على أن لكل فرد الحق في الحصول على بيئة محمية بما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة من خلال تدابير تشريعية معقولة وتدابير أخرى. وبالمثل ينص الدستور الكيني على حق التمتع ببيئة نظيفة وصحية، الذي يتضمن حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة من خلال التدابير التشريعية وغيرها من التدابير.

٣٨ – ووردت أمثلة تشير إلى الأجيال المقبلة في دساتير كل من هاواي ومونتانا في الولايات المتحدة الأمريكية. كما توجد إشارات إلى الأجيال المقبلة في إطار التشريعات

البيئية، مثل قانون السياسة البيئية الوطنية في الولايات المتحدة[١٨]، وقانون إدارة البيئة الوطنية لجنوب أفريقيا[١٩].

جيم – المؤسسات الوطنية من أجل الأجيال المقبلة

٣٩ – إن إسرائيل وفنلندا وكندا وهنغاريا ونيوزيلندا وويلز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) هي بلدان إما لديها مكتب يعمل على حماية احتياجات الأجيال المقبلة أو كان لديها مكتب يتولى ذلك. وفي حين لم يتم إنشاء مكتب محدد في الفلبين، فقد قبلت الهيئة القضائية في قضية مشهورة حماية الموارد الطبيعية لصالح الأجيال المقبلة. وهناك أيضا تطورات في بلدان أخرى، كما هو الحال في النرويج، فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة للأجيال المقبلة.

٤٠ – وأنشأت نيوزيلندا منصب مفوض برلماني لشؤون البيئة لعام ١٩٨٦. وعلى الرغم من أنه لا يتناول احتياجات الأجيال المقبلة صراحة، فإن المفوض البرلماني يلتزم بالأعمال التي تتناول هذه الاحتياجات، ويعمل بطريقة تماثل مهمة أمين المظالم. ويتمثل الدور الرئيسي للمفوض البرلماني في إجراء التحقيقات. ويقوم المكتب بجمع معلومات عن البيئة، ويستعرض طريقة إدارة الحكومة للموارد، ويحقق في بعض القضايا أو المشاكل البيئية المحددة. ويضطلع المفوض كذلك بدور استشاري، ويستطيع أن يشجع على اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية، ويقدم تقارير إلى مجلس النواب.

٤١ – وأنشئت لجنة من أجل المستقبل في فنلندا عام ١٩٩٣، إلا أن دورها محدود نسبيا. وعلى الرغم من أنها قد تجري البحوث بشأن عوامل التنمية ونماذج التنمية في المستقبل، وتقييمات للتطور التكنولوجي وما يتعرض له مجتمع التكنولوجيا من آثار، فإنها لا تجري المداولات مع البرلمان إلا عند طلب ذلك.

٤٢ – وفي كندا، يقع مقر المفوض لشؤون البيئة والتنمية المستدامة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٥، ضمن مكتب المراجع العام للحسابات، ويجري عمليات مراجعة الأداء. ويضطلع المفوض بالمسؤولية عن تقييم ما إذا كانت الإدارات التابعة للحكومة الاتحادية تنفذ أهداف التنمية المستدامة المحددة لها، كما يتولى الإشراف على عملية تجهيز الالتماسات.

---

(١٨) تنص المادة ١٠١ (أ) من القانون على أن الحكومة الاتحادية تواصل سياستها تحقيقا لعدة أمور منها تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات الأخرى لدى الأجيال الحالية والمقبلة من الأمريكيين.

(١٩) تنص ديباجة القانون على أن لكل فرد الحق في حماية البيئة بما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة من خلال التدابير التشريعية المعقولة وغيرها من التدابير.

ويحق للمفوض أيضا تجهيز التماسات المواطنين في ما يتعلق بالمسائل البيئية في سياق التنمية المستدامة ورصد ردود الوزراء الاتحاديين.

٤٣ - وكانت إسرائيل، عام ٢٠٠١، أول بلد ينشئ لجنة للأجيال المقبلة، ضمت في عضويتها قاضيا يعمل كمفوض. وتمثلت أساسا مهمة اللجنة في إجراء التحقيقات. وكُلفت اللجنة بمهمة استعراض النتائج التي تتمخض عنها التشريعات وما تحدثه من آثار في الأجيال المقبلة، وكذلك بتحديد المجالات التي تهم الأجيال المقبلة. وخُول للجنة سلطة إجراء التحقيقات، من قبيل القدرة على طلب معلومات من الهيئات الحكومية. ومخول للجنة أيضا سلطة استشارية كبيرة. ويمكنها أن تقدم إلى البرلمان توصيات وأن تعرب عن رأيها بشأن مشاريع القوانين والتشريعات. وفي إطار ما تضطلع به من أدوار في إجراء التحقيقات وتقديم المشورة، حصلت أيضا على الحق في إبداء آراء مستنيرة بشأن التشريعات التي قد تؤثر في الأجيال المقبلة. ويعني التأخير في جمع البيانات والسعي إلى إجراء تقييم أن اللجنة قد تؤثر في صياغة التشريعات بطريقة مشابهة لتكتيكات التعطيل المستخدمة في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. وقد انتهت فترة ولاية أول مفوض في عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٧ حلّ البرلمان اللجنة.

٤٤ - وأنشأت هنغاريا منصب مفوض برلماني من أجل الأجيال المقبلة في عام ٢٠٠٨. وتتمثل المهمة الأساسية للمفوض، وهو واحد من أربع أمناء مظالم برلمانيين، في حماية الحق الدستوري في التمتع ببيئة صحية. وبهذه الصفة، يجوز للمفوض أن يحقق في شكاوى المواطنين المتعلقة بالمسائل البيئية. وتم تعزيز سلطة التحقيق هذه إلى درجة كبيرة، مثل سلطة الحصول على المعلومات ودخول الممتلكات. أما المهمة الرئيسية الأخرى التي يتولاها المفوض فتتمثل في تأييد اتباع سياسة مستدامة تراعي احتياجات الأجيال المقبلة. وبغية القيام بهاتين المهمتين، كُلف المفوض بمهمة وضع وجمع البحوث وإعداد تقارير عن النصوص المتعلقة بالبيئة والاستدامة والتنمية ورسم السياسات في التشريعات. وفي عام ٢٠١٢، استعيض عن مكتب المفوض، بالإضافة إلى المفوضين البرلمانيين الآخرين، بكيان واحد أوسع نطاقا، وهو مكتب المفوض المعني بالحقوق الأساسية. ويولي المفوض الجديد اهتماما خاصا بحماية القيم التي تحدد مصالح الأجيال المقبلة، ويناط بنائبه دور محدد هو حماية مصالح الأجيال المقبلة.

٤٥ - وأنشأت حكومة ويلز، المملكة المتحدة، التي لديها التزام قانوني بتعزيز التنمية المستدامة، منصب مفوض من أجل المستقبل المستدام في نيسان/أبريل ٢٠١١. ويتمثل الدور الرئيسي للمفوض في توفير القيادة وتقديم المشورة بشأن التنمية المستدامة. ويجتمع المفوض بانتظام مع الجهات المعنية، ويقيم شراكات وتحالفات طوعية، ويعزز التنمية المستدامة داخل

المجتمع المدني وحكومة ويلز. ويقدم المفوض أيضا المشورة إلى الحكومة بشأن سياسات ونهوج التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على التنفيذ الطويل الأجل.

٤٦ - وفي النرويج، توجد لدى أمين المظالم المعني بالأطفال صلاحيات قانونية تخول له التحقيق في الشكاوى الفردية، ويتولى أيضا رصد التشريعات والسياسات التي تؤثر في الأطفال. وقدم المجتمع المدني اقتراحات بإنشاء مكتب أمين مظالم يتولى شؤون الأجيال المقبلة.

٤٧ - وفي ألمانيا، تمثل الهدف من المجلس البرلماني الاستشاري بشأن التنمية المستدامة، الذي أنشأه البرلمان في عام ٢٠٠٩، في أن يكون ذلك المجلس بمثابة المدافع عن التحلي بروح المسؤولية الطويلة الأجل في العملية السياسية. ويتولى المجلس الاستشاري عدة مهام منها توفير الدعم في العملية البرلمانية فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في الحكومة الاتحادية، ويمكنه كذلك أن يقدم توصيات بشأن التخطيط المتوسط والطويل الأجل. وقام المجلس الاستشاري بدراسة التقييم المطلوب للأثر الذي تتعرض له الاستدامة نتيجة جميع التشريعات والأوامر القانونية. ويشمل هذا التقييم، الذي يقوم على أساس الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، أربعة مجالات هي: الإنصاف بين الأجيال؛ والتلاحم الاجتماعي؛ ونوعية الحياة؛ والمسؤولية الدولية. وتظل توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالآثار التي تتعرض لها الاستدامة استشارية في طبيعتها لأن القواعد البرلمانية المعنية لم تحدد إلى أي درجة يجب أن تأخذ اللجان البرلمانية الأخرى توصيات تلك اللجنة في الاعتبار.

٤٨ - وثمة عدد من المبادرات والمؤسسات المتعلقة باحتياجات الأجيال المقبلة في مستويات مختلفة. وأحد الأمثلة على ذلك، لجنة أكسفورد مارتن للأجيال المقبلة[٢٠]، التي تتألف من عدد من الشخصيات البارزة، وتهدف إلى تعزيز التفكير الطويل الأجل، وتحديد سبل المضي قدما في المجالات الرئيسية، مثل المناخ والتجارة والأمن وفي المفاوضات بشأن مجالات أخرى. ومن المقرر أن تقدم اللجنة تقريرها في نهاية عام ٢٠١٣. وهناك تقرير آخر هو التقرير الافتتاحي الذي يقدمه المجلس الاسترالي الوطني المعني بالاستدامة، ويدرس فيه الأدلة التي تكمن وراء الاتجاهات والقضايا والتحديات التي تؤثر في البيئة والمجتمع والاقتصاد والمعيشة الطيبة للجميع، كأساس لمناقشة نوع المجتمع الذي يريده الأستراليون لهم وللأجيال المقبلة.

(٢٠) انظر www.oxfordmartin.ox.ac.uk/commission.

دال – الأطفال والشباب

٤٩ – إن رعاية الأجيال المقبلة تتحدد بدرجة كبيرة تبعا لمعاملتنا لأطفال الأجيال الحالية، مما يعني أنه ينبغي التركيز في رعاية الأجيال المقبلة بشكل خاص على الاستثمار في حقوق الإنسان وفي تنشئة أطفال اليوم. وقد برز على السطح الاهتمام بالأطفال، في سياق العدالة بين الأجيال، في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل.

٥٠ – ويتسم تفهم الروابط بين الوالدين والأطفال بأهمية بالغة. وتؤكد الدراسات وجود صلات قوية بين صحة الأم وصحة الطفل، وكذلك المستوى التعليمي لكل من الأم والطفل، لا سيما في البلدان النامية[٢١]. وتحدد بدرجة كبيرة الحالة المعيشية التي يعيشها الوالدان الخيارات المتاحة أمام الأطفال، بما في ذلك آليات توارث الفقر عبر الأجيال. وينبغي التطرق إلى صحة الأم وتعليمها، وكذلك نوعية العلاقة بين الوالدين والأطفال بشكل عام، باعتبار هذه الأمور جزءا لا يتجزأ من التضامن بين الأجيال وإسهاما بالغ الأهمية فيه.

٥١ – ومن المظاهر الهامة الأخرى للتضامن بين الأجيال مشاركة الأطفال والشباب في تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة. وحسب ما أقر به الزعماء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تعد أصوات الأطفال والشباب وخياراتهم، ومشاركتهم أمورا بالغة الأهمية في بلوغ مستقبل مستدام. وفي الواقع، فإن الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، بالغة الوضوح في هذا الصدد:

> ”نؤكد أهمية مشاركة الشباب بهمة في عمليات صنع القرار لأن ما نتناوله من قضايا له تأثير عميق في الأجيال الحالية والقادمة ولأن مساهمة الأطفال والشباب أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة. ونسلّم أيضا بضرورة تعزيز الحوار والتضامن بين الأجيال عن طريق أخذ آرائها بعين الاعتبار“.

٥٢ – وجدير بالذكر أن كبرى مجموعات المجتمع المدني وهي مجموعة الأطفال والشباب، اشتركت خلال المؤتمر مع التحالف من أجل الأجيال المقبلة، في تقديم المقترح بإنشاء منصب مفوض سام للأجيال المقبلة. ويستحق أطفال اليوم، سواء أدرجوا أو لم يندرجوا في الأجيال المقبلة، اهتماما كبيرا في سياق التنمية المستدامة وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

---

(٢١) Uchenna Onuzo et al, Intergenerational Equity: Understanding the linkages between parents and children, a systematic review; London School of Economics, Capstone Project, (2012). http://www.unicef.org/socialpolicy/files/LSE_Capstone_Intergenerational_Equity.pdf.

هاء – المقترحات المتعلقة بمنصب مفوض سام للأجيال المقبلة

٥٣ – قررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في دورتها الثانية المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، أن تدعو جميع الدول الأعضاء، والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية إلى تقديم مدخلاتها ومساهماتها من أجل إدراجها في الوثيقة التجميعية التي ستكون بمثابة الأساس الذي سيُستند إليه في إعداد المسودة الأولية للوثيقة الختامية للمؤتمر (A/CONF.216/PC/9، المقرر ٢/١)[٢٢]. وشددت عدة دول أعضاء في مساهماتها، على ضرورة تلبية المؤتمر لاحتياجات وحقوق الأجيال المقبلة. وقدم في هذا الصدد، مقترح بإنشاء مؤسسة للحفاظ على مصالح واحتياجات الأجيال المقبلة على الصعيد العالمي في المدى البعيد. ورغم أن المقترح لقي صدى لدى عدد من الحكومات والعديد من هيئات المجتمع المدني ومساندة منها، فقد تصدى لتبني المقترح بإنشاء منصب المفوض السامي للأجيال المقبلة المجموعة الرئيسية الممثلة للأطفال والشباب والتحالف من أجل الأجيال المقبلة.

٥٤ – ودعت المجموعة الرئيسية الممثلة للأطفال والشباب، إلى إنشاء مكاتب أمناء مظالم للأجيال المقبلة، على الصعيد الوطني، يناط بهم تقييم الآثار الطويلة الأجل الناشئة عن السياسات العامة والمقترحات التشريعية. وسيقومون أيضا بالنظر في التماسات المواطنين، والتحقيق في المزاعم المتعلقة بالجرائم والاعتداءات البيئية والمشاركة في عمليات التوفيق أو التقاضي. ولقيت هذه الدعوة دعما من مجموعات أخرى من الجهات المعنية، في ظل الحاجة إلى وجود أطراف فاعلة مستقلة لديها صلاحيات قانونية. وسوف تلقى دعوة إنشاء مكاتب لأمناء المظالم هذه دعما جزئيا من المفوض السامي للأجيال المقبلة الذي سيعهد إلى مكتبه بوضع جدول الأعمال وبدور استشاري.

٥٥ – وتم التأكيد على الدعوة مجددا في الإعلان الذي أقره المؤتمر السنوي الرابع والستون لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية، الذي عقد في بون، ألمانيا في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (A/66/750, المرفق). ودعا الإعلان إلى إنشاء مكاتب لأمناء المظالم للأجيال المقبلة، على كل من الصعيد العالمي والوطني والمحلي، كي تتولى أنشطة الدعوة إلى التنمية المستدامة، في هيئتها التي صورتها وحددتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، بهدف تعزيز رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة وتحسين إمكانية تلبية احتياجاتها، والقيام بدور رقابي داخل الحكومة والنظر في شكاوى المواطنين.

(٢٢) جميع البيانات متاحة على الموقع www.uncsd2012.org/compdocument.html.

٥٦ - وكما ذكر العديد من هيئات المجتمع المدني، فإن المفوض السامي سيعمل على تعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بتحقيق العدالة بين الأجيال من خلال تشجيع التركيز على المسائل البالغة الأهمية بالنسبة لرفاه الأجيال المقبلة والتي غالبا ما يجري تجاهلها في إطار هياكل وإجراءات النظم السياسية والقانونية الحالية. إن وجود مثل هذا المكتب في الأمم المتحدة سوف يساعد على معالجة العواقب الطويلة الأجل الناشئة عن الإجراءات التي تتخذ في وقتنا الحالي، بشكل مركز، عن طريق توجيه الانتباه على نحو ملموس وغير تجريدي إلى الآثار التي ستحدث مستقبلا، وعن طريق حشد الدعم لعملية إدماج الاستدامة في قرارات التخطيط التي تتخذها الحكومات والمؤسسات التجارية والأفراد. وسوف يقوم أيضا بدور في مجال التوعية من خلال تسليط الضوء على الالتزام الأخلاقي المتمثل في أن تترك الأجيال الحالية للأجيال المقبلة عالما صحيا تعيش فيه. وأخيرا، يمكن لمثل هذا المكتب أن يؤدي مهامه على أكمل وجه في إطار الأمم المتحدة، حيث تتماشى الرؤية الداعية إلى غد أفضل للأجيال المقبلة والتخطيط لمستقبلها مع ميثاق الأمم المتحدة والقيم المحركة التي تتبناها المنظمة.

٥٧ - ويوجد حاليا مفوضان ساميان داخل منظومة الأمم المتحدة: مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، منذ عام ١٩٥١، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، منذ عام ١٩٩٣. ورغم أن أيا من النموذجين لا يمكن اعتباره نظيرا محتملا، يمكن القول بأن عناصر مسؤولياتهما الحالية يمكن أن تكون مصدر إلهام مباشر لسلطات ومسؤوليات المفوض السامي للأجيال المقبلة. ومن المقترح أن تشمل السلطات والمسؤوليات الأساسية للمفوض السامي للأجيال المقبلة ما يلي: (أ) وضع خطة دولية والاضطلاع بدور قيادي؛ (ب) الرصد والإنذار المبكر والاستعراض؛ (ج) المشاركة العامة؛ (د) القدرة على الابتكار على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ (هـ) فهم الجمهور وإقامة الحجة؛ (و) تقديم التقارير[٢٣].

٥٨ - وعلى النحو المعروض، فإن مكتب المفوض السامي للأجيال المقبلة بوصفه كيانا دوليا داخل منظومة الأمم المتحدة، سيختلف نطاق عمله كثيرا عن نطاق عمل المؤسسات الوطنية التي تلبي احتياجات الأجيال المقبلة. ويصر المؤيدون على أن الديناميات السياسية ومسؤوليات وصلاحيات المؤسسات الوطنية ستغيب إلى حد كبير عن الصعيد الدولي، في حال قيام المفوض السامي بدور محدود. ولا ينبغي النظر إلى استعراض المؤسسات الوطنية، رغم فائدته لأسباب عدة، على أنه يعكس بالضرورة الصعوبات التي تواجه المؤسسة الدولية أو مواطن نجاحها أو المهام التي تضطلع بها أو يعكس القدرة على التنبؤ بهذه الأمور.

(٢٣) ورقة للمناقشة مقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. انظر الحاشية ١٧.

٥٩ - بيد أن المحاولات الوطنية الرامية إلى إضفاء طابع مؤسسي على الاهتمام بالأجيال المقبلة، تعكس العوامل التي يمكن أن يكون لها دور أيضا في إنشاء مؤسسة مماثلة على الصعيد الدولي. أولا، عدد البلدان التي أنشأت مثل هذه المؤسسات، بأشكال مختلفة، يمكن أن يكون ذا صلة. ثانيا، الكيفية التي نفذت بها الفكرة من الناحيتين الهيكلية والإجرائية يمكن أن تكون بمثابة دليل مفيد لاعتبارات رئيسية لدى واضعي السياسات. وأخيرا، فإن النجاح من الناحية العملية والصعوبات يمكن أن تسلط الضوء على مجالات الاهتمام المحتملة.

٦٠ - ويمكن أيضا تطوير نهوج أخرى مختلفة لتلبية احتياجات الأجيال المقبلة، بما في ذلك إذكاء الوعي بالأجيال المقبلة وزيادة التركيز عليها داخل المؤسسات والمكاتب القائمة، مع التسليم باحتياجات الشباب والأجيال المقبلة ضمن أهداف التنمية المستدامة، أو إنشاء منصب مبعوث خاص. بيد أن المؤيدين لفكرة إنشاء منصب المفوض السامي للأجيال المقبلة، يرون أن النهوج المحدودة في نطاقها وتطلعاتها، على الرغم من فائدتها، قد ثبت بصفة عامة أنها غير فعالة في تلبية احتياجات الأجيال المقبلة.

٦١ - وخلال المؤتمر، اقترنت الدعوة إلى إنشاء منصب المفوض السامي على نحو وثيق بمقترح يدعو إلى وجود مدافع عن التنمية المستدامة يمكن أن يقوم بإذكاء الوعي وتعبئة الدعم السياسي. ودعا بعض الجهات المعنية بالمثل إلى تعيين مسؤول رفيع المستوى يتولى قيادة عملية استعراض الإنجازات وأوجه القصور في برامج الأمم المتحدة المصممة لدعم الشباب والأجيال المقبلة، والدفاع عن التوصيات المتعلقة بكيفية التصدي بطريقة أنجع للتحديات التي تعوق التنمية ومشاركة الشباب.

رابعا - خيارات المضي قدما إلى الأمام

٦٢ - يناقش هذا التقرير عدة سبل يمكن للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من خلالها تعزيز التضامن بين الأجيال، والاستناد إلى الدروس المستفادة في مؤسسات مماثلة على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي. وفي هذا السياق الواسع النطاق، يمكن للدول الأعضاء النظر في مجموعة من الخيارات، بما في ذلك تلك المبينة أدناه.

٦٣ - المفوض السامي: خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نص أحد المقترحات المقدمة، الذي لقي دعما قويا من المجتمع المدني، على إنشاء منصب مفوض سام للأجيال المقبلة:

(أ) ويمكن للمفوض السامي أن يقوم بدور المدافع عن التضامن بين الأجيال من خلال تفاعلات مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، وكذلك فيما بين كيانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛

(ب) وبوسع هذا المكتب أن يجري بحوثا وأن يعزز الخبرات بشأن الممارسات المتعلقة بالسياسات من أجل تعزيز التضامن بين الأجيال في سياق التنمية المستدامة على كل من الصعيد الدولي، والإقليمي والوطني ودون الوطني، ونشر تلك الخبرات، حسب الاقتضاء؛

(ج) وبوسع المكتب أن يقوم، بناء على طلب الأمم المتحدة أو أي من الكيانات أو الوكالات المتخصصة أو المنظمات التابعة لها، بإسداء المشورة بشأن تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية القائمة من أجل تعزيز الحقوق وتلبية احتياجات الأجيال المقبلة؛

(د) وبوسع المكتب أن يقدم أيضا، عند الطلب، الدعم والمشورة إلى جهات شتى بما في ذلك فرادى الدول الأعضاء، بشأن أفضل الممارسات والتدابير المتعلقة بالسياسات والرامية إلى تعزيز التضامن بين الأجيال.

٦٤ - لن يكون للمكتب وجود ميداني ولن يتلقى تقارير من الدول الأعضاء، إلا على أساس طوعي. ويتطلب إنشاء منصب المفوض السامي والمكتب الخاص به تمويلا كافيا لضمان جودة ما يقدمه من خدمات.

٦٥ - المبعوث الخاص: ومطروح خيار مرتبط بالمسألة، هو إمكانية تعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بالأجيال المقبلة، وإن كانت آثاره المؤسسية ستكون أقل. وسيعمل المبعوث الخاص بمثابة مدافع عالمي مستقل عن التضامن بين الأجيال، مع الاهتمام بصفة خاصة برفاه الأجيال المقبلة، كما سيعمل على تشجيع وتيسير إدراج أفضل الممارسات في عمليات وضع السياسات على جميع المستويات. وسيتولى المبعوث الخاص تشجيع وتيسير انخراط ومشاركة جميع الجهات المعنية، بشكل تام في عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتضامن بين الأجيال والأجيال المقبلة، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، والاضطلاع بأنشطة الدعوة العامة لإذكاء الوعي بالتدابير اللازمة على الصعيد العالمي. وسيقدم المبعوث الخاص تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة وأيضا، حسب الطلب، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويتم تعيين المبعوث الخاص لفترة زمنية محددة. ويكلف المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب بالدعوة إلى تلبية احتياجات شباب اليوم، لا سيما المتعلقة بالتعليم، والتوظيف، واحترام حقوقهم. ولن تقتصر ولاية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأجيال المقبلة، رغم أنها تشمل إلى حد ما احتياجات الشباب، على احتياجات جيل بعينه. وسيتمثل

دور هذا المبعوث في النظر في الأثر المترتب على مجموعة أكبر بكثير من الاعتبارات، التي يمكن أيضا أن تمس احتياجات الأجيال المقبلة.

٦٦ - إدراج بند على جدول أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى: يمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يتطرق إلى التضامن بين الأجيال وأن يلبي احتياجات الأجيال المقبلة بوصف هذه الأمور بندا متكررا من بنود جدول أعماله؛ وهذا من شأنه أن يبقي المسألة على جدول أعمال عمليات صنع القرارات على الصعيد العالمي وتعزيز إدماجها في إطار التنمية المستدامة. ويمكن معالجة مسألة التضامن بين الأجيال والأجيال المقبلة، على وجه التحديد، عن طريق المناقشات العامة المواضيعية أو مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة التي تؤدي إلى توصيات محتملة يمكن إدراجها في الإعلانات الصادرة عن المنتدى.

٦٧ - التنسيق المشترك بين الوكالات فيما يتعلق باحتياجات الأجيال المقبلة: يمكن دعوة الأمين العام إلى تعزيز التضامن بين الأجيال والأجيال المقبلة في إطار منظومة الأمم المتحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وآلياته، وذلك لكفالة اتساق السياسات داخل المنظومة.

التوصية

٦٨ - **قد ترغب الدول الأعضاء في دعوة المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى النظر، خلال اجتماعه الثاني الذي سيعقد عام ٢٠١٤، في الترتيبات المؤسسية الممكنة المقترحة في هذا التقرير، وفي غيرها من الآليات المناسبة من أجل تعزيز التضامن بين الأجيال لتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة احتياجات الأجيال المقبلة.**